

مركزية التوحيد في سلطة الولي الفقيه العالمية

الدكتور الشيخ علي رضا بي نياز^(١)

خلاصة:

تتناول هذه المقالة مسألة ارتباط النظام السياسي الإسلامي بأصل التوحيد، وأثر هذا الأخير في إثبات أصل ولاية الفقيه العادل، ومشروعية ولايته، وحدود هذه الولاية. ويتقاطع - في موضوع سلطة الولي الفقيه - كل من البحث الكلامي والفقهية؛ فهو يرتبط بالكلام من جهة تفرع أصل الولاية عن ولاية النبي ﷺ والإمام ﷺ المجعولتين بدورهما من قبل الله - عز وجل - ويرتبط بالفقه؛ لأن تفاصيل كثيرة تتعلق بصلاحيات الولي الفقيه وعلاقاته بالناس ومؤسّسات المجتمع تُبحث في الفقه عادة. وهذا التقاطع والتداخل يجعل من الإشكال إشكالاً تخصصياً، ويفرض بالتالي عناية منهجية وتحليلية جادة للتمكّن من الوصول إلى نتائج وأجوبة عن التساؤلات.

مصطلحات مفتاحية:

الوحي، الدين، العقيدة، التوحيد، الفقه، الولي الفقيه، السلطة، الحكم، النظام السياسي، التشريع، التقنين، المشروعية، الصلاحية...

(١) باحث في الفكر الإسلامي وممثل جامعة المصطفى العالمية في لبنان، من إيران.

مقدمة:

يمثل الدين الإسلامي مجموعةً من العقائد والمبادئ والأحكام والقواعد القائمة على أساس تعاليم الوحي القرآني وسنة المعصومين عليهم السلام وسيرتهم؛ بهدف هداية البشر في كلِّ زمانٍ ومكانٍ.

ويمثل التوحيد مركز هذه المنظومة العقديّة والتشريعيّة، فهو أصل الأصول في العقيدة، وأساس التشريع في الأحكام والتكاليف.

فعلى مستوى البحث العقديّ، تعود كلُّ الأصول الاعتقاديّة - من عدل، ونبوّة، وإمامة، ومعاد - إلى الأصل الأوّل؛ فهي منبثقة منه ومتوقّفة عليه. ومن هنا، عُرِّفت العقيدة: بـ «العلم بالذات والصفات والأفعال».

ومن جهة الأحكام، يمثل التوحيد أساس التشريع ومرتكز الأحكام، فأصل التشريع والإلزام بالتكاليف يستند إلى الإيمان بمولويّة المولى وحكم العقل بحق طاعته علينا، كما إنّ منظومة الأحكام الفقهيّة التفصيليّة: الفرديّة منها والمجتمعيّة، تستهدف الارتقاء بالإنسان فرداً وجماعة إلى أفضل حالات السموّ الروحي، والسعادة الدنيويّة والأخرويّة، وإلى سيادة نواميس العدل والقسط في العلاقات بين الناس. وكلّها حقائق وأهداف تستمدّ جذوتها من عقيدة التوحيد.

أولاً: التوحيد والمنظومة الفكرية الإسلامية:

يفرض التسلسل المنطقيّ للبحث أن نقف عند مركزيّة التوحيد من منظومة الفكر الإسلاميّ عموماً، ثمّ نعرّج على محوريّة التوحيد في الفكر السياسيّ الإسلاميّ خاصّة.

فكلّ مدرسة فكريّة تقوم على وجهة نظر محدّدة للكون والإنسان والحياة، وعلى موقف فلسفيّ محدّد من التاريخ والمجتمع، وتصوغ - على أساس كلِّ ذلك - نظامها الاجتماعيّ ونمطها الحضاريّ.

وقد أشادت المدرسة الفكرية الإسلامية ببنائها على فلسفة التوحيد، وأقامت

أطروحاتها في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على قاعدة الإيمان بالله - سبحانه وتعالى - وتوحيده وتنزيهه، ولأجل ذلك كان التوحيد مركز الأفكار والنظم، والمحور الذي تحوم عليه كل التفاصيل التشريعية والقانونية.

ثم إن هذا التوجيه في منظومة المدرسة الإسلامية منطقي ينسجم مع طبيعة الأهداف والغايات التي خطت لها هذه المدرسة للإنسان والمجتمع الإنساني؛ فالإسلام يحوّر الإنسان من كل الألوهيات المزيّفة على مرّ التاريخ، ومن عبودية غير الله صنماً كان أو فكرة أو جهة؛ كل ذلك على قاعدة: «لا إله إلا الله». هذا التحرير الداخلي يلزمه تحرير خارجي وتكريس مبدأ: «لا سيادة لأحد على أحد بالأصل؛ بل السيادة لله - عزّ وجلّ -، ولا يجوز لأحد أن يتسلط على أحد، أو أن تكون له نوع حاكمية أو ولاية بدون إذن من الله سبحانه.

وتترجم سيادة الله على الناس من خلال شرائع السماء وقوانينها العادلة التي لا تظلم أحداً؛ لأنّ نسبتها إلى الجميع سواء؛ فهي لا تنحاز إلى فئة أو إلى قوم أو إلى عرق؛ بل تسعى إلى تكريس الحقّ والعدل.

وهذا ما يُفسّر سبب وقوف الكُبراء والسادة دائماً ضدّ رسالات الأنبياء ﷺ؛ فالتوحيد بمدلولاته الاجتماعية والثقافية يهدّد مواقعهم ومصالحهم: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا﴾^(١).

﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾^(٢).

فعلى الصعيد الاقتصادي تؤكد القوانين الإلهية وقيم السماء وفي كل الأديان على أنّ الطبيعة والكون خلق الله وملكه؛ وهو الذي استخلف الناس بوصفهم نوعاً فيها، وخلقها لأجلهم جميعاً، لا لفئة منهم: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾^(٣).

(١) سورة الأحزاب، الآية ٦٧.

(٢) سورة الزخرف، الآية ٢٣.

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٩.

﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ حَلِيفًا وَهُوَ ﴾^(١)، ﴿الْأَرْضِ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾^(٢).

فالمال مال الله، والناس عياله، والتوزيع العادل للثروات مقصد مهم من مقاصد الاقتصاد الإسلامي، وهدف مركزي للدولة الإسلامية.

وعلى الصعيد الاجتماعي، يمنح التوحيد المجتمع الإسلامي طابعاً مميزاً مغايراً لما عليه المجتمعات الأخرى، وهي سمة الديمومة الحضارية لحركة المجتمع؛ ذلك أن المجتمعات وكلّ التجارب الحضارية تقوم على تبني أهداف تجعلها نصب أعينها، وعادة ما تكون هذه الأهداف منتزعة من واقع الناس ومن داخل المسار التاريخي؛ من قبيل: الرفاه الاقتصادي، المناعة العسكرية، والحرية... وهكذا يتحوّل النسبي إلى مطلق، وهذا ما يعيق حركة هذه المجتمعات ولو بعد حين!

أما المجتمع التوحيدي، فمثله الأعلى المطلق هو الله، وأهدافه تتمثل في أخلاق الله وقيمه؛ من علم، وقوة، وقدرة، وعزة... ولذلك فإنّ حركته لا تتوقف، ووقود مسيرته لا ينفذ.

فعقيدة التوحيد هي الإطار الطبيعيّ لنهضة الأمة وتقدمها، وأيّ إطار آخر غير الدين وغير الرؤية الكونية التوحيدية لن ينسجم مع المخزون النفسي والفكريّ للناس، الذين مهما بهت فهمهم للإسلام وخفّ التزامهم به، لن يجدوا أنفسهم ولن يعيشوا الانسجام الروحيّ والنفسيّ؛ إلا مع هذا الإطار.

ثانياً: التوحيد والنظام السياسيّ:

ولا يشدّ النظام السياسيّ عن منظومة الأفكار الأخرى على الصعيد الاجتماعيّ والاقتصاديّ والثقافيّ... فكلّها تدور مدار فكرة التوحيد، وكلّها تتأثر بهذه العقيدة،

(١) سورة الأنعام، الآية ١٦٥.

(٢) سورة النحل، الآية ١٤.

وتتشكل وفق مقتضياتها، فأصول النظام السياسي الإسلامي ومبادئه الكبرى تنفرع من الرؤية التوحيدية ومن الإيمان بالله - عز وجل -، والحال أن ﴿لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾^(١)، وأنه هو المهيمن تكويناً (له الخلق)، وهو المهيمن تشريعاً (له الأمر)، وحصر التشريعية بالأصل في الله - سبحانه - له مداليل مهمة على تفاصيل المذهب السياسي الإسلامي؛ كما سيكون له تداعيات على تحديد صلاحيات الحاكم في العلاقات الخارجية، وطرق تسيير شؤون المجتمع والدولة...

وسنفضّل في ما يأتي هذه العناوين؛ مركزين على صلاحيات الولي الفقيه وحدود هذه الصلاحيات.

ثالثاً: التوحيد وشرعية السلطة:

في المنظور الإسلامي: «الناس مسلطون على أنفسهم وأموالهم»، ولا سلطة بالأصل لأحد على أحد. يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «لا تكن عبداً لغيرك وقد جعلك الله حراً»^(٢)، وفي حديث آخر «إنّ الناس كلّهم أحرار، ولكنّ الله حوّل بعضهم بعضاً»^(٣).

والله - كما نؤمن به - هو خالق الكون وخالق الإنسان، وهبه الحياة ومكّنه من ثمراتها، وجعله مستخلفاً في الأرض. ومن الله تبدأ مسيرة هذا الإنسان وإليه تنتهي: ﴿لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾^(٤) و﴿الْأَمْرُ لِلَّهِ يُصِيرُ الْأُمُورَ﴾^(٥).

وعليه، فالولاية بالأمر لله - عز وجل - لا لغيره: ﴿قُلْ أَعْيَّرَ اللَّهُ أَمْتًا وَيَأْتِي فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٦)، ﴿أَلَمْ نَتَّخِذْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٧).

(١) سورة الأعراف، الآية ٥٤.

(٢) الشريف الرضي، محمد بن الحسين بن موسى العلوي: نهج البلاغة (الجامع لخطب أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وحكمه ورسائله)، تحقيق: محمد عبده، ط ١، قم المقدسة، دار الذخائر، ١٤١٢ هـ.ق. / ١٣٧٠ هـ.ش، ج ٣، ص ٥١.

(٣) الكليني، محمد بن يعقوب: الكافي، تحقيق: علي أكبر الغفاري، ط ٥، طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٣ هـ.ش، ج ٨، ص ٦٩.

(٤) سورة الأعراف، الآية ٥٤.

(٥) سورة الشورى، الآية ٥٣.

(٦) سورة الأنعام، الآية ١٤.

(٧) سورة الشورى، الآية ٩.

هذه الولاية تتجسد في خضوع المجتمع لشرعه - سبحانه - وقوانينه في مختلف مجالات الحياة: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ﴾^(١)، ﴿مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾^(٢).

وقد منح الله تعالى هذه الولاية للأنبياء والرسل ﷺ؛ لأنهم يمثلون ضرورة قيادية وسياسية داخل المجتمع، ويذبون عن هذه القوانين ويحمون المسيرة الإنسانية من كل أشكال الانحراف والظلم والضلال: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾^(٣).

ولذلك كان للأنبياء ﷺ سلطة على الناس أقوى من سلطة هؤلاء على أنفسهم: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾^(٤)، ﴿الَّتِي أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾^(٥).

ولما كانت الحاجة إلى هذه الوصاية الإلهية عبر الأنبياء ﷺ مستمرة؛ امتد هذا الخط في الناس بعد انقضاء الوحي وختم الرسالة في الأئمة الأطهار ﷺ، فأمر الله نبيه ﷺ أن يبلغ الناس بأولياء الأمور من بعده: ﴿يَتَأَيَّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾^(٦).

وبدورهم قام الأئمة ﷺ بتعيين من يمثلهم في هذا الخط من العصمة، الذي يمتد عبر ممثلين يجسدون الفقه والعدالة، لما كانت العصمة الكاملة في عدد محدد من الأشخاص، وكان هؤلاء (العلماء العدول) معينين تعييناً عاماً؛ استناداً إلى الخصائص العامة: «الفقهاء

(١) سورة الأنعام، الآية ٥٧.

(٢) سورة الكهف، الآية ٢٦.

(٣) سورة الحديد، الآية ٢٥.

(٤) سورة الأحزاب، الآية ٣٦.

(٥) سورة الأحزاب، الآية ٦.

(٦) سورة المائدة، الآية ٦٧.

حصون الإسلام»^(١)، و«العلماء ورثة الأنبياء»^(٢)، و«أمّا الحوادث الواقعة، فارجعوا فيها إلى رواية أحاديثنا...»^(٣).

والتأمل في قوله - تعالى -: ﴿يَتَّيِبُهَا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن نَّزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٤)، يلاحظ أنه عطف فيه أولي الأمر على الرسول ﷺ، ولم تفصل بينهما بلفظ آخر، وهذا يعني أن طاعة أولي الأمر وطاعة الرسول من سنخ واحد.

كما إن الأمر بطاعة الله في الآية، لا بدّ من أن يكون إرشادياً؛ بحكومة العقل به قبل الآية، ولا بدّ للأمر بطاعة أولي الأمر أن يكون مولوياً، ولا يكون المراد منه طاعتهم في أحكام الله؛ لأنّ ذلك يلزم منه اللغوية (فهو يعود إلى طاعة الله)، وإنّما يراد طاعتهم في الأمور الاجتماعية والسياسية، وإن كانت ولايتهم مجعولة من قبل الله وطاعتهم من طاعة الله سبحانه.

لهذا، وانطلاقاً من التوحيد وولاية الله الذاتية، تثبت ولاية الرسول ﷺ والأئمة عليهم السلام والفقهاء العدول.

رابعاً: عالميّة الدولة:

لا يمثل «التوحيد» فكرة دينية أو أصلاً اعتقادياً فحسب؛ بل هو في جوهره حقّ من حقوق الإنسان، أو قل هو أهمّ حقّ من حقوقه؛ لأنّ مصير هذا الإنسان، من دون أصل التوحيد ومعرفة الله، هو الضياع والهلاك والتهيه: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخَطَفَهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوَى بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾^(٥)؛ فعدم الإيثار بالله وعدم تبني

(١) الكليني، الكافي، م.س.، ج ١، ص ٣٨.

(٢) م.ن.، ج ١، ص ٣٢.

(٣) الحرّ العاملي، محمد بن الحسن: وسائل الشيعة، تحقيق: محمد الرّايزي، تعليق: أبي الحسن الشعراي، لاط، بيروت، دار إحياء

التراث العربي، لات، ج ١٨، ص ١٠١.

(٤) سورة النساء، الآية ٥٩.

(٥) سورة الحج، الآية ٣١.

عقيدة التوحيد يوازي الضياع الوجودي وعدم الانتماء الكوني، وبالتالي التشتت الفكري والعاطفي: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾^(١).

ومن الطبيعي أن يحرص النظام السياسي الإسلامي على إيصال هذا الحق إلى جميع الخلق، فنسبة الله المتعالي إلى جميع الخلق نسبة متساوية؛ وبذلك تكون الدولة الإسلامية دولة الفكرة (التوحيد)، ودولة الفكرة لا تقف عند حدود جغرافية أو إقليمية أو عرقية... وإنما حدودها هي حدود الفكرة، وحدود الفكرة (لا إله إلا الله) هي العالم والناس جميعاً؛ من منطلق حقهم الفطري في معرفة الله والاهتداء إلى سلم التكامل الإنساني الواقعي.

وبذلك تتضح عالمية الدولة وعالمية الولاية أيضاً؛ لأنّ الولاية تنبثق من الفكرة (التوحيد)؛ ولما كانت حدود الفكرة هي المجال الإنساني والعالم كله؛ كانت للولاية التحديدات نفسها!

وفي سيرة رسول الله ﷺ ترجمة لهذه الحقيقة وتكريس للعالمية والولاية؛ حيث احتل كل من التوحيد وصياغة النظام التوحيدي في العالم رأس سلم أولويات سياسة الإسلام الخارجية، وبُنيت الدعوة المحمدية الأولى خلال مرحلتها السرية والعلنية على توحيد الله - عز وجل -؛ إذ عندما ترسخ الإسلام في أوساط أقارب الرسول ﷺ ومن ثم بين العرب، توسع نطاق مهمته ليشمل إنذار العالم أجمع، فأرسل كتباً إلى زعماء عصره في خارج شبه الجزيرة العربية^(٢)، مشيراً إلى قوله - تعالى -: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا﴾^(٣).

إذاً، ظلّت دعوة العالم إلى أصل التوحيد غايةً أساساً لسياسة الإسلام الخارجية، وسخر الرسول ﷺ كافة إستراتيجياته لإعلاء كلمة التوحيد ورفع لوائها في أرجاء

(١) سورة الزمر، الآية ٢٩.

(٢) الشيرازي، ناصر مكارم: الأمل في تفسير كتاب الله المنزل، ط ١، بيروت، دار الأميرة، ١٤٢٦هـ/ق/ ٢٠٠٥م، ج ٢، ص ٣٢٥.

(٣) سورة آل عمران، الآية ٦٤.

المعمورة^(١)، وقد أشار القرآن الكريم إلى ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾^(٢). وقد فسرت أحاديث متعددة من طرق الفريقين تلك الآية في سياق عالمية الدعوة المحمدية^(٣).

بناءً عليه، يدعو الإسلام إلى تشكيل أمة عالمية واحدة، واصفاً الأمة الإسلامية بالواحدة وبخير الأمم: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾^(٤).

في ضوء الآيات القرآنية، يضع الإسلام -كسائر الأديان الإلهية الكبرى- نصب عينه تحقيق هدف الإصلاح الشامل للمجتمع الإنساني في العالم، مع غض النظر عن الحدود الطبيعية والمصطنعة، لذا تدعو تلك الأديان -ومنها الإسلام- كافة الحكومات والدول إلى تجاوز مسألتي الحدود والأعراق والتوجه نحو دين واحد ودولة واحدة ذات وحدة مركزية، كما مارس الرسول ﷺ مع بدايات عهد الرسالة بتوجيه الكتب إلى كبار حكام العالم، داعياً إياهم إلى التوحيد والخضوع لسلطة واحدة في المجتمع البشري.

لقد قدم الرسول الأكرم ﷺ في كثير من كتبه -ومنها تلك التي أرسلها إلى كسرى- شخصيته ورسالته وفق الآتي: «فإني رسول الله إلى الناس كافة لينذر من كان حياً»^(٥).

كما يدعو القرآن الكريم المؤمنين إلى السلم والوئام والتسليم لأمر الله، يقول تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَدْخُلُوا فِي السِّلَاحِ كَافَّةً...﴾^(٦).

ويمكن القول إن دعوة الآية جميع المؤمنين بدون استثناء -من حيث اللغة، والعنصر، والثروة، والإقليم، والطبقة الاجتماعية إلى الصلح والسلام- يستفاد منها أن تشكيل

(١) جليلي، سعيد: سياسة الرسول (ص) الخارجية، لا ط، طهران، مؤسسة الإعلام الإسلامي، ١٣٧٤ هـ، ش، ص ٤٤.

(٢) سورة سبأ، الآية ٢٨.

(٣) الشيرازي، الأمل في تفسير كتاب الله المنزل، م.س.، ج ١٣، ص ٢٩٢.

(٤) سورة آل عمران، الآية ١١٠.

(٥) الميانجي، الأحمد: مكاتيب الرسول، ط ١، طهران، مؤسسة دار الحديث الثقافية، ١٤١٩ هـ، ج ٢، ص ٣٢٢.

(٦) سورة البقرة، الآية ٢٠٨.

الحكومة العالمية الواحدة - في ظلّ الإيمان بالله - تعالى - والعيش في مجتمع يسوده الصلح -
ممكن في إطار الدولة العالمية^(١).

خامساً: تكريس صفات الله - سبحانه -؛ بوصفها قيماً للاجتماع السياسي الإسلامي:

كلّ دولة تضع نصب عينها مجموعة غايات تستهدف بلوغها وتحقيقها. ومن الناحية
الفلسفية تكون دولة الفكرة قد حدّدت استراتيجياتها.

وانطلاقاً من الفكرة المحور (التوحيد)؛ تعدّ صفات الله هي القيم التي تسعى الدولة
الإسلامية إلى تكريسها في الواقع الاجتماعي والحياة اليومية للإنسان.

وتعبّر سلطة الولي الفقيه أو الولي الحاكم عموماً عن تجسيد حيّ لتلك القيم الإلهية:
«كان خلقه القرآن»^(٢)، و﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(٣)، «وُسْمِيَّ الإِمَامِ
إِمَاماً؛ لَأَنَّهُ قَدْوَةٌ لِلنَّاسِ مَنْصُوبٌ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ - تعالى ذكره - مفترض الطاعة على العباد»^(٤)،
فالوليّ الفقيه - بمقدار ما يمتلك من الفقهارة والعدالة - يمنح المجتمع الإنسانيّ شعاعاً
وقادراً للتوجّه نحو تلك القيم الإلهية الخالدة، والسعي الحثيث إلى تحقيقها؛ كقيم العلم،
والعدل، والعزّة، والقدرة، والقوّة: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾^(٥)، ﴿فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾^(٦).
وكمثال على ذلك، نتحدّث قليلاً عن مفردة القدرة؛ حيث يعود منشأ القدرة في الإسلام
إلى الله تعالى؛ إذ ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾^(٧)، أي إنّ القوّة والقدرة أجمع مختصّة به سبحانه.
ويقول - تعالى - في موضعٍ آخر: ﴿لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾^(٨)؛ فلا صاحب قدرة مستقلاً في عالم

(١) الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، م.س، ج٢، ص٤٩.

(٢) الهندي، المتقي: كنز العمال، ضبط وتفسير: بكري حيايي، تصحيح وفهرسة: صفوة السقا، لا ط، بيروت، مؤسّسة الرسالة،
١٤٠٩ هـ. / ق/ ١٩٨٩ م، ج٧، ص١٣٧.

(٣) سورة الأحزاب، الآية ٢١.

(٤) ابن بابويه القمي، محمد بن علي بن الحسين (الصدوق): معاني الأخبار، تحقيق: علي أكبر الغفاري، لا ط، قم المقدّسة،
مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، ١٣٧٩ هـ. / ق/ ١٣٣٨ هـ.ش، ص٦٥.

(٥) سورة البقرة، الآية ١٦٥.

(٦) سورة فاطر، الآية ١٠.

(٧) سورة البقرة، الآية ١٦٥.

(٨) سورة الكهف، الآية ٣٩.

الوجود إلا الله ولا قدرة نسبية إلا بإذنه، والذي فوّض تلك القدرة من جانبه للأنبياء والرسول والأئمة عليهم السلام وأولي البصائر من علماء الدين: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن نَّزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(١).

ولا يقتصر مفهوم القدرة في سياسة الإسلام الخارجية على الجوانب المادية، على الرغم من الاعتراف بأهميتها؛ إذ يقول - تعالى -: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾^(٢)، وبما أن مفهوم كسب كل من القدرة والسلطة لا يكتسب معناه إلا في إطار مقاصد الشريعة وبعثة النبي، فلا يمكن فهم الغاية من فتح الأراضي والغلبة على الأمم إلا في ذلك السياق، ما يبين أهمية ارتباط جوانب القدرة المادية والروحية، وضرورة العمل على تحقيق أهداف البعثة من خلال تعبئة الإمكانيات المادية والمعنوية.

لقد لعبت القدرة -ببُعديها المادي والمعنوي- دوراً هاماً في صياغة مخططات الرسول صلى الله عليه وآله وقراراته، وكان عليه السلام يبدي اهتماماً خاصاً بأدواتها ووسائل الحصول عليها في ضوء رؤيته لتحقيق الأهداف الموضوعية، كما كان يضبط خطواته الحركية وفق الإمكانيات المتاحة عبر اتخاذ سياسة فعّالة لتعزيز قدرة الدولة التي أقامها في المدينة.

سادساً: حكومة الوليّ الفقيه العالمية وإطلاقية الولاية:

لقد تبين من خلال ما تقدّم، أن أصل سلطة الوليّ الفقيه ينبع من فكرة التوحيد، ومن ولاية الله الذاتية، وأنّ صلاحيات الوليّ الفقيه ترتبط -بشكل أو بآخر- بدلالات التوحيد وأبعاده. وبقي أن نؤكد على أنّ حكومة الوليّ الفقيه لا بد من أن تتسم بالشمولية والعالمية، ولا بدّ لصلاحيّاته أن تكون مطلقة، حيث لا يحدها إلا حدود الفقه والعادلة فيه وحدود فكرة (التوحيد) التي يستند أصل ولايته إليها.

ويمكن تقريب الفكرة من خلال التأكيد على محورية التوحيد الإلهي؛ إذ إنّ ربوبية

(١) سورة النساء، الآية ٥٩.

(٢) سورة الأنفال، الآية ٦٠.

الله جامعة لكافة صفات الباري وتجلياته الجمالية والجلالية، وهي تتعلق بجميع العباد والخلق؛ ما يستلزم عدم التخلي عنهم في سبيل بلوغ السعادة، بل يقتضي تمهيد الأرضية لبلوغها، من خلال وجود المعصوم، أو من يحل محله في فترة غيبته، وهو الفقيه الجامع للشرائط، الذي تغطي مسؤولياته نطاق الشؤون التشريعية، وقيادة المجتمع الذي ينضوي تحت عنوانها، وبما أن تلك الولاية مستمدة من الولاية الإلهية المتصفة بالوحدانية، فإن من المنطقي تسريتها إلى المراتب الدنيا، وهو ما يحققه الفقيه الجامع للشرائط في ظل غيبة المعصوم، وهذا التقريب قابل للبيان على أساس تنالٍ طويلٍ لا عليٍّ - معلوليٍّ.

وتتخذ الجوانب التطبيقية مثل تلك العلاقة البنيوية أشكالاً متعددة، سنكتفي باستعراض اثنين منها في ضوء المقاربة الإسلامية العقدية التي تتناول الخصائص الوظيفية للتوحيد في إطار المنظومة التي تدور حوله؛ وهما:

١. إن حفظ بنية محددة على أساس التوحيد الإلهي، والتزام أفراد المجتمع الإسلامي بها، يقومان على أساس ولاية الفقيه الجامع للشرائط؛ بوصفه رأساً للسلطة.

٢. إن صون الأعمال المتمحورة حول التعاليم الإلهية هو بهدف تحقيق سعادة البشر.

ويمكن تقويم هذه الحالات حسب الرؤية الحاكمة على أفراد المجتمع الإسلامي تجاه تلك المنظومة؛ إذ إن تمسكهم بالسيادة الإلهية وخضوعهم لها، يفرض عليهم الإحساس بمسؤولية أكبر في تنفيذ الأحكام الدينية، ولا سيما في ما يخص طاعة ولي الأمر، وإلا سوف تواجه تلك المنظومة تحديات كبرى في حال لم ترسخ تلك العقيدة في أوساط المجتمع.

ولا يمكن فهم الحالتين السابقتين المرحلتين وما يستتبعهما من أعمال؛ إلا في حال وجود إدراك عميق لمقاربة الإسلام للبنية المذكورة.

وبما أن الولاية الإلهية بمعناها العام - التكوينية والتشريعية - تسري على الكون كله، فإن ولاية المعصومين والفقيه الجامع للشرائط - تبعاً لها - باعتبارها رشحاً من رشحاتها، تغطي في نوعها الوجود كله، وتشمل أقصى نقاط العالم، في دليل على لزوم توسيع سلطة ولاية الفقيه؛ بوصفه حاكماً إسلامياً في ضوء المقاربتين الدينية والفقهية.

خاتمة:

في ضوء دراسة الآيات وسنة المعصومين عليهم السلام وسيرتهم، نلاحظ أن اهتمام الآيات القرآنية بالتوحيد نابع من حقيقة ثابتة وأمر بنويّ كامن في جوهر الوجود، لا نتيجة أمر مولويّ، وهو ما لا ينكره أيّ إنسانٍ منصفٍ؛ إذ ينجذب إليه قهراً بالوجدان، فضلاً عما ذكرته الآيات القرآنية من استناد دعوة الأنبياء عليهم السلام الناس إلى الإيمان والاعتقاد بمبدأ وجود الله؛ بوصفه مقدّمةً أساساً، ثم يُصار إلى تناول رفض الشرك، في تعبيرٍ عن بدهة أصل وجود الباري لدى عموم المخاطبين، ولضرب مسار تمسك مزاعم الفئات التي تدّعي وجود آلهة أخرى، وتبين فلسفة الخلق، ومنع انحراف البشر عن مسير سعادة القرب الإلهي.

إذاً، يقوم أصل وحدة الإدارة وعدم التعدّد في مقام تدبير المجتمع الإسلاميّ -ولو بشكله الشورويّ- على مبنى عقديّ، لا على رأيٍ شخصيٍّ أو مقطعٍ زمنيٍّ لمصلحةٍ معيّنة؛ ما يمكّننا من الإمام بالرؤية الدينية في تلك المنظومة عبر هذا الطريق.

وبما أنّ المجتمع الإسلاميّ يتشكّل على أساس الرؤية التوحيدية، فإنّ كافة الأمور -مهما عظمت أو صغرت- تستمدّ مشروعيتها وحجّيتها من معيار التوحيد والالتزام بالتعاليم الخالدة، والتي تضمن -بدورها- سعادة الدنيا والآخرة، ما يوضّح سعة نطاق ولاية الفقهاء في المصادر الشيعية؛ باعتبارها فرعاً من الولاية الإلهية، وهي ترتكز على الولاية التشريعية ركناً أساساً ومهماً وحجّة لازمة.